الانقسام الفلسطيني.. الفيدرالية آخر الحلول

مروان كنفاني
مستشار الرئيس الراحل ياسر عرفات

لن تمنعنا التداعيات السلبية التي فجرها انتشار فايروس كورونا في العالم من مناقشة قضايانا الداخلية، فطالت أم قصرت الأزمة سوف تظل هناك قضايا محورية لن تطالها تحولات كبيرة في مفاهيمها وثوابتها.

ربما تتغير النظرة حيال قضايا كثيرة، لكن معظم مكونات وأمراض القضية الفلسطينية تظل على حالها، لأن المسؤولين عنها جعلوا منها معادلة صفرية، بمعنى مكاسب طرف خسائر للطرف الآخر. وهي معادلة يصعب تحقيقها على الأرض، لذلك تفرض صياغة أفكار خلاقة.

يوما بعد يوم تزداد الهوة اتساعا بين الضفة الغربية وقطاع غزة، كما تزداد الفجوة بين شعبيهما الفلسطينيين اللذين لم تفرقهما كل الأحداث التي مرت عليهما منذ زمن، وجاءت عاصفة الكورونا لتثبت مدى البعد بين ما تبقى من أرض، حيث انقسم الجهد والتصدي للوباء بين كيانين منفصلين، يعتمد كل منهما على حلفائه بعيدا عن التعاون والمشاركة الفاعلة في دحر الخطر الذي يتعرض له الشعب الفلسطيني بأسره.

منذ فاجأت حركة حماس العالم بالفوز بأغلبية أعضاء المجلس التشريعي الفلسطيني في الانتخابات العامة عام 2006 كانت معضلة التوصل إلى تفاهم فتحاوي – حمساوي تتمحور حول المشاركة بين أكبر وأبرز الفصائل في عواصم عربية ووسطاء عرب وأجانب ولقاءات وتصريحات واتهامات يعرفها الجميع.

تركز الاهتمام منذ ذلك التاريخ على استعادة فتح القطاع السليب من فك حركة حماس التي تعمل بجد وتصميم على إرساء أسس إمارة مستقلة ذات سيادة في الركن الضيق الجنوبي الغربي مما تبقى من الأرض الفلسطينية خارج الضفة الغربية.

خدع الفلسطينيون الأبرياء أنفسهم، وكانوا يعتقدون أنه يمكن تحقيق التفاهم بين التنظيمين المتنافرين حول إعادة اللحمة للشعب والأرض، اعتمادا على وطنية ومسؤولية الأخوة الأعداء، الأمر الذي فشل فيه الجميع، وانعكست نتيجة الفشل على عدم تحقيق مطالب ورغبات الشعب الفلسطيني الذي فقد بدوره الأمل وتراجع عن العمل لإقناعهم أو إرغامهم على التفاهم.

لم تكن المحاولات العربية لتحقيق التقارب أكثر نجاحا من اللقاءات الفلسطينية ضمن وساطات العديد من الدول، وما رافقها من اقتراحات وإغراءات وتهديدات، وتم اتخاذ مواقف إعلامية طنانة عقب كل اجتماع لم ينفّذ منها كلمة أو حرف.

تتابعت اللقاءات المظهرية بعد اجتماعات القاهرة المتكررة وزيارات الوفود المصرية لغزة وبيت لحم، ودعوات لاجتماعات في مكة والخرطوم والدوحة وبيروت.

وصل الجميع إلى قناعة لا تقبل النقض، وهي أن فتح وحماس لا ترغبان في العودة إلى فلسطين الموحّدة. وترسخت هذه القناعة لدى دول وشعوب عربية وإسلامية، والولايات المتحدة ودول في أوروبا وإسرائيل، والصين وروسيا. ويتساءل هؤلاء عن السبب والدافع للتصميم على مواصلة الانقسام.

إن حق الشعوب في اختيار ممثليها ومصيرها ومستقبلها، هو حق مقدّس يعتمد على الاختيار الطوعي للمواطنين، وليس على توافق الأحزاب والفصائل مهما كان دورها وتاريخها وسلطانها.

تكمن المشكلة في أن الوضع الفلسطيني يخضع لمصلحة الفصائل التي تتضخم وتعتمد على التحالفات الإقليمية والدولية التي تحتضن الحركات الفلسطينية الأقوى والأكبر، مثل حركتي فتح وحماس، ودعم تلك الدول المتحالفة ماليا وعسكريا لكل منهما.

الانفصال أو التوحّد قرار لا يملكه سوى الشعب الفلسطيني وحده، والطريق نحو معرفة ما يريده هذا الشعب هو الاستفتاء الحر المعلن، وليس القرار الحزبي المفروض بالقوة والعقاب والتهديد والوعيد، من غزة أو رام الله. هناك نظم سياسية عديدة للحماية من سطوة وهيمنة الأحزاب المهيمنة بالقوة والسلاح.

شهد التاريخ الحديث تصادما بين مواطني دول مختلفة حول المطالبة بمزيد من الصلاحيات والاستقلالية بعيدا عن الإدارة الصارمة التي تفرضها الحكومات المركزية في بلد ما، أو فقدان الانسجام بين الأصول والديانات والطوائف، مثل الأيرلنديين في الجزر الإنجليزية، والأكراد مع الغالبية العربية، وحروب دول البروتستانت مع الكنيسة اللاتينية، والخلاف المستعر بين شمال إسبانيا وجنوبها.

أدى تجذر الخلاف إلى تنامي الرغبة في الاستقلال التام لتلك الأقليات والطوائف والأصول المختلفة الساعية لمزيد من الحرية والاستقلال من أجل عيش أفضل. لكن العقل البشري تمكّن من التوصل إلى حلول سلمية لهذا التشابك الدموي دون اللجوء إلى الانفصال أو الاستقلال، وكان اسم ذلك الحل "الدولة الفيدرالية".

> **هل يمكن أن يكون الحل الفيدرالي ملائما لإعادة اللحمة للشعب الفلسطيني وفصائله، ومبادرة جديدة لعمل فاعل تتوزّع فيه المسؤوليات ضمن فلسطين الموحّدة**

في منتصف القرن الثامن عشر الميلادي تبلورت بوادر أول دولة فيدرالية في التاريخ على يد المهاجرين الأوروبيين للعالم الجديد، وهي الولايات المتحدة، نتيجة لضرورة احتضان المهاجرين الجدد المختلفين في الأعراق واللغات والعادات والديانات. واليوم هناك الكثير من النماذج لهذا النوع، مثل دولة ألمانيا ودولة البرازيل وسويسرا.

توفّر الدول الفيدرالية لبعض شرائح المجتمعات المختلفة إنشاء حكومة إقليمية مرتبطة في مساحة جغرافية متصلة ولها قوانين خاصة اقتصادية وإدارية وجنائية، ويحكمها حاكم منتخب يساعده برلمان الولاية المنتخب أيضا، يصدر قوانين الولاية الإدارية والاقتصادية والجنائية، ويفرض ضرائبها، وتصدر حكومة الولاية كل ما يتعلق بها من قوانين ولوائح، وقد تكون مختلفة عن الولايات الأخرى للدولة، ويرفرف على أرضها علمها بجانب علم الدولة الفيدرالية ونشيد خاص بالولاية تاليا للنشيد الوطني للدولة.

تحتفظ الحكومة الفيدرالية بقليل من الصلاحيات التي لا تتعارض مع ولاية وصلاحيات الولايات الأخرى. على سبيل المثال فإن الحكومة الفيدرالية الأميركية القابعة في واشنطن تملك الصلاحية المطلقة في أقل من عشر صلاحيات فقط، منها القوات المسلحة، والسياسة الخارجية، وإصدار النقد ومقاومة التزوير، وفرض ضرائب الدخل الفيدرالية، وخفر السواحل، والغابات.

ظهرت معالم هذا النموذج في التعامل الأميركي المركزي والولاياتي مع جائحة كورونا، فهناك قرارات عامة تصدر، وأخرى خاصة بكل ولاية.

يبدو أنّ الفلسطينيين مقبلون على التفكير في تطبيق النموذج الفيدرالي، ربما يكون الأمر صعبا في هذه الأجواء، وربما يكون مثيرا للبعض ودافعا للرفض في ظل ديمومة الاحتلال، وقدرته على تغيير أوراق اللعبة في أي لحظة، وعدم وجود دوافع حقيقية للتفكير في حلول من هذا النوع.

يدفع الانسداد الذي وصلت إليه العلاقة بين القائمين على الضفة وغزة إلى عدم استبعاد أي من الحلول الخلّاقة التي يمكن أن تضع حدا لما يعانيه الشعب الفلسطيني من أزمات متراكمة، تسببت في انعدام الحياة بصورة شبه طبيعية.

هل يمكن أن يكون الحل الفيدرالي ملائما لإعادة اللحمة للشعب الفلسطيني وفصائله، ومبادرة جديدة لعمل فاعل تتوزّع فيه المسؤوليات ضمن فلسطين الموحّدة؟ هل من الممكن أن يصبح لكل من غزة والضفة مجلس تشريعي محلي منتخب، ورئيس إقليم منتخب، ويكون هناك رئيس للدولة ومجلس تشريعي بالانتخاب من المواطنين في غزة والضفة، مع اسم الدولة الموحد (فلسطين) والعلم الذي يرتفع على كافة الأراضي؟

تستدعي هذه القضية المزيد من العصف الذهني، بعد أن وصل الشعب الفلسطيني إلى حافة انهيار الأمل في مصالحة وطنية شاملة بين الضفة وغزة.

الخلاف حول مشاركة الفلسطينيين في الانتخابات الإسرائيلية

ماجد كيالي
كاتب سياسي فلسطيني

تثير المشاركة العربية في الانتخابات الإسرائيلية، في كل مرة، جدلا حاميا في أوساط الفلسطينيين، لاسيما من "مواطني إسرائيل"، الذين تعتبرهم إسرائيل بمثابة درجة أدنى، لاسيما بعد تعريفها لذاتها، وفقا لـ"قانون الأساس" (مكانة دستورية)، الذي سنّته قبل عامين، 18 يونيو 2018، ونصّ على اعتبار أن إسرائيل "دولة قومية للشعب اليهودي وكذلك اسمها، رمزها ونشيدها".

هكذا فرغم أن إسرائيل كانت كذلك، منذ إقامتها عام 1948، إلا أن سنّ ذلك القانون بعد 70 عاما على قيامها، يعني تضييق هامش الديمقراطية والحقوق أمام فلسطينيي 48، أي المواطنين الأصليين، أو دفعهم إلى هامش الدولة أكثر من ذي قبل، مع رسالة لهم مفادها أن مواطني إسرائيل من اليهود حصرا هم أصحاب الدولة والمواطنة، وأنهم وحدهم يتمتّعون بالسيادة وبحق تقرير المصير فيها.

أما من جهة الإسرائيليين عموماً فقد أثار ذلك القانون مسألتين، الأولى أن إسرائيل هي دولة أكثر يهودية وأقل ديمقراطية، وأن الحدّ الأول له الأولوية على الحدّ الثاني، علما أن التناقض حول الحديّن المذكورين ظل مطروحا، طوال العقود الماضية، ولو بصورة مراوغة. والثانية، تفيد بانتصار التيار الديني والقومي في المجتمع الإسرائيلي على التيار الليبرالي الديمقراطي واليساري، وهو ما بات يتمثل بجنوح أغلبية الإسرائيليين نحو اليمين، القومي والديني، وفوز التيار الذي يتزعمه بنيامين نتنياهو، زعيم حزب ليكود، بإدارة الدولة منذ 11 عاماً، وتاليا أفول أحزاب الوسط الليبرالية والعلمانية واليسارية كحزب العمل (صاحب الفضل في تأسيس الدولة) وميريتس.

وقد يجدر التذكير هنا أن نتنياهو شغل منصب رئيس حكومة إسرائيل أكثر من أي رئيس حكومة سابق، وحتى أكثر من المؤسّس دافيد بن غوريون ذاته (زعيم حزب ماباي التاريخي الذي تفرع عنه حزب العمل عام 1968)، إذ أتى نتنياهو إلى ذلك المنصب في مارس 2009، وأعيد انتخابه عام 2013 وعام 2015، وثلاث مرات في الأعوام 2019 و2020، علما أنه تولى رئاسة الحكومة في مرة سابقة استمرت من عام 1996 إلى 1999، بمجموع قدره 14 عاما!

على أي حال فإن انقسامات واختلافات فلسطينيي 1948 حول المشاركة في الكنيست هي أسبق بكثير من تشريع قانون إسرائيل كدول يهودية، بَيْدَ أن سنّ ذلك التشريع في الكنيست حسم أو قلّل، من إمكانية التعويل على هامش الديمقراطية الإسرائيلية، الأمر الذي أعطى حجة قوية لتيار مقاطعة الانتخابات الإسرائيلية، القومي واليساري والديني.

وللتذكير فإن الفلسطينيين من مواطني إسرائيل (قرابة المليونين) منقسمون، إزاء مسألة الانتخابات، وإزاء مسألة التعاطي مع دولة إسرائيل، إلى عدة اتجاهات أهمها: تيار المقاطعة مقابل تيار المشاركة، وتيار الوسط.

وبالتفصيل فإن تيار المقاطعة لا يرى أن ثمة أي جدوى من المشاركة في الانتخابات، لا على مستوى الحقوق الفردية والمدنية، ولا على مستوى الحقوق الجمعية والوطنية، بل إنه يرى في تلك المشاركة نوعا من الاعتراف بإسرائيل، والتعايش معها كدولة يهودية وصهيونية. أيضا فإن هذا التيار لا يعترف بإسرائيل مطلقا، ويرى أن أي مشاركة تعتبر نوعا من "الأسرلة" والتطبيع. وينضوي في هذا الإطار يساريون وقوميون (أبناء البلد) وإسلاميون (الجناح الشمالي بزعامة الشيخ رائد صلاح).

وبالنسبة لتيار المشاركة (على تعدديته) فإن العضوية في الكنيست يمكن أن تعزز حقوق الفلسطينيين، كما من شأنها كبح جماح التيارات الصهيونية، القومية والدينية المتعصبة والمتطرفة، إضافة إلى أنه نوع من العمل السياسي الذي يُرسّخُ الهوية الوطنية الفلسطينية. والمعنى أن هذا التيار يرى ضرورة الاستثمار في الهامش الديمقراطي في إسرائيل، وفي الاشتغال على التناقضات الإسرائيلية، لتعزيز الحقوق المدنية والوطنية ما أمكن ذلك، مع مراعاة التفاوت في موقف الأطراف المشكلة له، بين تيار الاندماج وتيار الاستثمار. أيضا يضم هذا التيار يساريون (الحزب الشيوعي وذلك ضمن الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة وهي أقرب للاندماج مع التمسك بالهوية الوطنية)، وإسلاميون (الجناح الجنوبي وقد مثله في القائمة منصور عباس) وقوميون- يساريون (التجمع الوطني الديمقراطي) وهما يقولان بالاستثمار في العمل في الكنيست وفي الديمقراطية الإسرائيلية.

أما تيار الوسط، وهو يضم شخصيات من التيارات الثلاثة المذكورة، فهو يقر بأن المشاركة في انتخابات الكنيست لا تقدم شيئا للحقوق الفردية المدنية، أو للحقوق الجمعية الوطنية للفلسطينيين، إلا أنه يرى أن الانقسام من حول هذا المسألة يضعف الموقف الفلسطيني ولا يقويه. وعلى خلفية ذلك يرى هذا التيار بأن الأجدى اعتبار الانتخابات فرصة كفاحية لاستنهاض الفلسطينيين، وتعزيز هويتهم وكياناتهم، أي باعتباره وسيلة وليس كغاية، لاسيما إذا أحسنت القوى المعنية (اليسارية والقومية والإسلامية) الربط بين نشاطها من أجل حيازة مكانة في عضوية الكنيست، بالكفاح الشعبي لتأطير الفلسطينيين، وإنشاء كيانات لهم، مثلا على غرار "لجنة المتابعة العربية"، في حال تم تطويرها ومأسستها، وتشكيل هيئاتها عبر الانتخابات.

عموما، ورغم حال الانقسام أو الاختلاف فقد استطاع فلسطينيو 48 الفوز بـ15 مقعدا (للقائمة المشتركة) في الكنيست (من 120 مقعدا)، أي أنهم باتوا بمثابة الحزب الثالث فيه، بعد ليكود وحزب أزرق–أبيض، إلا أن هذا الفوز لم يجعلهم الحزب الثالث حقا، إذ وجدوا أنفسهم ككتلة في مواجهة أكثر من مئة من أعضاء الكنيست اليهود. وفي المحصلة فإن كل جهودهم من أجل الإطاحة بنتنياهو من منصبه في رئاسة الحكومة، وضمن ذلك تسميتهم منافسه بيني غانتس (رئيس حزب أزرق–أبيض) لرئاسة الحكومة آلت إلى الفشل، إذ حتى غانتس رفض هذا التنازل، وأعلن استعداده للعمل في ظل رئاسة نتنياهو للحكومة، في تأكيد على عدم السماح للفلسطينيين العرب في إسرائيل بحيازة أسباب قوة سياسية.

عموما، ذلك الاستنتاج لا علاقة له بمؤازرة أي من التيارات الثلاثة المذكورة، فهو مجرد قراءة للواقع وللتجربة، ودعوة للقوى المذكورة لاستنتاج الدروس المناسبة، بما يخص تطوير الحركة السياسية لفلسطينيي 1948، إذ أن القصة أعمق وأشمل من المشاركة في الانتخابات أو مقاطعتها.

العرب
أول صحيفة عربية صدرت في لندن
1977 أسسها
أحمد الصالحين الهوني

رئيس مجلس الإدارة
رئيس التحرير المسؤول
د. هيثم الزبيدي

رئيس التحرير والمدير العام
محمد أحمد الهوني

مدراء التحرير
مختار الدبابي
كرم نعمة
حذام خريف
منى المحروقي

مدير النشر
علي قاسم

المدير الفني
سعيدة اليعقوبي

تصدر عن
Al–Arab Publishing House
المكتب الرئيسي (لندن)
The Quadrant
177 – 179 Hammersmith Road
London, W6 8BS, UK
Tel: (+44) 20 7602 3999
Fax: (+44) 20 7602 8778

للإعلان
Advertising Department
Tel: +44 20 8742 9262
ads@alarab.co.uk

www.alarab.co.uk
editor@alarab.co.uk